

المؤسسات الانتقالية في الجزائر تشتغل خارج الضوابط الدستورية

الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن السلطة.

وتجري السلطة القضائية تحقيقات وضعت بموجبها عدة مسؤولين كبار سابقين منهم رئيسا الوزراء أحمد أويحيى وعبدالمالك سلال قيد الاحتجاز في ما له صلة باتهامات منها "تبديد الأموال العامة". كما ينتظر أن يمثل أمام القضاء وزير العدل السابق الطيب لوح بعد التحقيق الذي فتحه بحقه الديوان المركزي لقمع الفساد وأصدرت النيابة أمرا بمنعه من السفر خارج الجزائر.

ولفت الخبير الدستوري، إلى أن بن صالح "أعطى لنفسه الحق في ممارسة صلاحية التعيين والإقالة، وهي من المهام الحصرية لرئيس الجمهورية ولا تمنح لرئيس مؤقت، وهو ما تشير إليه المادة 104 من الدستور التي تنص على أنه لا يمكن أن تقال أو تعدل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشترع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه".

عبد القادر بن صالح أعطى لنفسه الحق في ممارسة صلاحية التعيين والإقالة وهي من المهام الحصرية لرئيس الجمهورية

وكان عبد القادر بن صالح، قد أصدر عدة قرارات مهمة في ما يتعلق بالتنحية والتعيين في مناصب مسؤولية حساسة، وكان آخرها تنحية قائد جهاز الدرك الوطني الواقع تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، الجنرال الغالي بلقصر، واستخلافه بعبد الرحمن عرار، وهو ما اعتبر تجاوزا صريحا لمهامه، باعتبار أن القرار من صلاحية وزير الدفاع الوطني غير الموجود في الفريق الحكومي الحالي، وأن منصب الجنرال أحمد قايد صالح، في الحكومة هو نائب وزير الدفاع لا غير.

وتجمع ردود فعل المعارضة السياسية، على أن القرارات المشنوبة لرئيس الدولة المؤقت، تتم بإيعاز من قائد صالح، مما يؤكد أن الجيش بات الحاكم الفعلي للبلاد، وأن بن صالح، هو واجهة مدنية لتنفيذ قرارات وتوجهات العسكري.

ولا زالت المؤسسات الانتقالية في البلاد (رئاسة الدولة وحكومة تصريف الأعمال)، محل رفض شعبي وتقع على رأس المطالب المرفوعة للتجني، على اعتبار أنها موروفة عن نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ومتهمة بالتخطيط لعرقلة مشروع التغيير الشامل، والعمل على إعادة إنتاج النظام باليات ووجوه جديدة.



خرق بن صالح للدستور يثير استياء الشارع الجزائري

صابر بلدي
صحافي جزائري



الجزائر - أكدت ممارسات المؤسسات الانتقالية في الجزائر، أنها تشتغل تدريجيا خارج الضوابط الدستورية للبلاد، رغم تمسك سلطة الأمر الواقع بالمخارج الدستورية لحل الأزمة السياسية، ورفضها للمقاربات المطروحة من طرف الحراك الشعبي والمعارضة.

وأشارت إقالة الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح، لوزير العدل سليمان براهمي، واستخلافه ببلقاسم زغماتي، لغضا كبيرا في الأوساط السياسية والقانونية بالجزائر، نظرا لاختراقها للتشريع الدستوري للبلاد، وتناقضها مع خطاب السلطة القائم بعدم قانونية مطلب إقالة حكومة نور الدين بدوي، المرفوع من طرف الحراك والأحزاب، وذلك لدواعي دستورية.

وذكر مختصون في القانون ومحامون، أن قرار الرئيس المؤقت يتناقض مع مضمون البند 104 من دستور البلاد، الذي يحصر صلاحية إقالة أو تعديل الحكومة في أيدي رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي تجاوزه بن صالح، فضلا عن إقالة وزير العدل، سبق لرئيس الدولة، أن أصدر قرارات تتعلق بتنحية وتنصيب مسؤولين كبار في الدولة.

وصرح الخبير الدستوري عامر رخيعة، بأن "رئيس الدولة تعدى على صلاحيات رئيس الجمهورية بإنهائه لمهام وزير العدل سليمان براهمي، وتعيين النائب العام لمجلس قضاء العاصمة، ببلقاسم زغماتي خلفا له".

وأكد بالقول "قناعاتي ثابتة ومؤسسة على الدستور، واستمرار عبد القادر بن صالح، في منصبه مرتبط بمرسوم استدعائه للهيئة الناخبة، وبما أنه لا وجود لهذا المرسوم فأنتي اعتبر أن بقاء بن صالح غير دستوري وكل إجراء يتخذه باطل".

ولا زالت ملامسات إقالة وزير العدل غامضة، حيث لم يصدر عن السلطة أي تعليق للرأي العام، غير أن مصادر متعددة ربطت القرار بالهفوة المرتكبة من طرف القضاء الذي أعلن أنه لم يتمكن من الاستماع إلى الوزيرين السابقين عبد الوهاب نوري وخليدة تومي، في قضايا فساد مرفوعة لديه، وذلك كون الأول في وضع صحي حساس، والثانية في حالة فرار.

لكن وزيرة الثقافة السابقة خليدة تومي نفت ذلك، وأكدت لوسائل إعلام محلية أنها متواجدة في العاصمة الجزائرية، الأمر الذي وضع السلطة القضائية وعلى رأسها وزارة العدل في حالة حرج شديد أمام الرأي العام، لاسيما أمام المشككين في معالجة ملفات الفساد التي فتحتها الحكومة منذ رحيل

الموريتانيون السياسات التي سبقتها لها ولد الغزواني في النهوض بالاقتصاد والتعامل مع الملف الأمني وأيضا في ملف حرية التعبير.

وسبق أن تعهد ولد الغزواني في حملته الانتخابية بإيجاد مناخ سياسي هادئ، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز مكافحة الفساد. كما تعهد بتحويل اقتصاد موريتانيا إلى اقتصاد منتج ومتنوع يوفر المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة، وتطوير البنية التحتية الداعمة للنمو. وتعهد أيضا بجعل القطاع الخاص تنافسيا ومحركا للاقتصاد، وأن تكون المدن الموريتانية منتجة.

ويقول إنه سيعمل على جعل العاصمة نواكشوط مدينة مطابقة للمعايير على أصعدة الأمن والتعليم والصحة والنظافة والمطاعم والنقل والتجارة والسكن والرقابة الحضرية وفرص العمل. وفي المجال الاجتماعي، يتعهد بامتصاص التفاوت الناتج عن التمييز الاجتماعي، وزيادة تمكين النساء للمشاركة في العملية التنموية، إضافة إلى الاندماج الاجتماعي والمهني الكامل للمعوقين. كما تعهد بإقامة نظام تعليمي عالي الجودة، وتوفير عمل كريم للجميع.

وحضر حفل تنصيب ولد الغزواني رؤساء 10 دول أفريقية، بالإضافة إلى رئيسي وزراء المغرب والجزائر، ووفد من عدة دول عربية وأوروبية وأفريقية.

موريتانيا تدخل مرحلة سياسية جديدة بتنصيب ولد الغزواني رئيسا

الرئيس الجديد يتعهد بخدمة كل الموريتانيين وتلبية طموحاتهم



الموريتانيون يأملون في مستقبل أفضل خلال فترة حكم ولد الغزواني

تعهد ولد الغزواني بإيجاد مناخ سياسي هادئ وبناء مؤسسات قوية وتعزيز مكافحة الفساد وبتحويل اقتصاد موريتانيا إلى اقتصاد منتج ومتنوع

سياسيا بتغليب لغة الحوار مع المعارضة التي شككت في نتائج الانتخابات، فيما أكد مراقبون من الاتحاد الأفريقي مصداقيتها ونجاح العملية الديمقراطية. وفي بداية يوليو الماضي عقد طرفا الساحة السياسية في موريتانيا لقاء هو الأول من نوعه لحلحلة ما بات يعرف بالأزمة الانتخابية التي أغضت اقتراع 22 يونيو الماضي وتحت عن رفض مرشحي المعارضة الاعتراف بفوز مرشح الأغلبية الحاكمة في الانتخابات، وهو مؤشر قوي لدخول البلاد مرحلة التهدة السياسية.

ويرى المراقبون أن تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة الثقة في مؤسسات الدولة وإيجاد حلول اجتماعية عاجلة للطبقة الفقيرة تعد من أبرز التحديات التي تنتظر الرئيس الجديد. كما يترقب الموريتانيون السياسات التي سبقتها لها ولد الغزواني في النهوض بالاقتصاد والتعامل مع الملف الأمني وأيضا في ملف حرية التعبير.

وسبق أن تعهد ولد الغزواني في حملته الانتخابية بإيجاد مناخ سياسي هادئ، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز مكافحة الفساد. كما تعهد بتحويل اقتصاد موريتانيا إلى اقتصاد منتج ومتنوع يوفر المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة، وتطوير البنية التحتية الداعمة للنمو. وتعهد أيضا بجعل القطاع الخاص تنافسيا ومحركا للاقتصاد، وأن تكون المدن الموريتانية منتجة.

ويقول إنه سيعمل على جعل العاصمة نواكشوط مدينة مطابقة للمعايير على أصعدة الأمن والتعليم والصحة والنظافة والمطاعم والنقل والتجارة والسكن والرقابة الحضرية وفرص العمل. وفي المجال الاجتماعي، يتعهد بامتصاص التفاوت الناتج عن التمييز الاجتماعي، وزيادة تمكين النساء للمشاركة في العملية التنموية، إضافة إلى الاندماج الاجتماعي والمهني الكامل للمعوقين. كما تعهد بإقامة نظام تعليمي عالي الجودة، وتوفير عمل كريم للجميع.

وحضر حفل تنصيب ولد الغزواني رؤساء 10 دول أفريقية، بالإضافة إلى رئيسي وزراء المغرب والجزائر، ووفد من عدة دول عربية وأوروبية وأفريقية.

وقع أفضل". وأشار إلى أنه سيعتمد على رؤية منهجية وواقعية ستحدث تأثيرا مباشرا على المواطن وستخفف وطأة الحاضر والمستقبل.

وأكد ولد الغزواني عزمه تعزيز قنوات التواصل مع كافة الفرقاء السياسيين سواء عن طريق الأحزاب أو المعارضة الديمقراطية، مشيرا إلى أنه سيكون "منفتحاً على كافة الطيف السياسي". ومن جهته، قال الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز إن الموريتانيين اختاروا تعزيز المكاسب التي بدأت خلال ماموريتته من خلال انتخاب ولد الغزواني. وأضاف أن خلفه إذا أخلاق عظيمة ويمتلك تجربة واسعة على الصعيدين المحلي والدولي ستساعده في إدارة البلاد.

ويتوقع مراقبون أن تشهد موريتانيا في فترة حكم ولد الغزواني استقرارا

أدى الرئيس الموريتاني المنتخب محمد ولد الغزواني، الخميس، اليمين الدستورية، لولاية مدتها 5 سنوات، وبذلك تدرش موريتانيا مرحلة جديدة من تاريخها، يأمل من خلالها الموريتانيون أن تحمل معها استقرارا سياسيا وانتعاشا اقتصاديا.

نواكشوط - دخلت موريتانيا محطة سياسية جديدة مع تنصيب الرئيس الموريتاني المنتخب محمد ولد الغزواني رئيسا للبلاد، الذي أدى، الخميس، اليمين الدستورية، لولاية مدتها 5 سنوات. وتكرت وكالة "الأخبار" الموريتانية المستقلة أن ذلك جاء أمام أعضاء المجلس الدستوري، وبحضور مكتب الجمعية الوطنية، في حفل أقيم بقصر المؤتمرات الجديد "المرابطون" في ضاحية نواكشوط الشمالية. على إثره أعلن رئيس المجلس الدستوري جالو مامادو باتيا تولي ولد الغزواني رئاسة البلاد، كما قلده وسام العلم بإيدان

بتنصيبه في منصب الرئيس خلفا للرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبدالعزيز. وقال الرئيس الموريتاني الجديد، محمد ولد الغزواني، في خطاب التنصيب، إنه "سيكون رئيسا لكل الموريتانيين مهما اختلفت انتماءاتهم السياسية أو خياراتهم الانتخابية".

وأضاف أن "هدفه الأسمى سيكون خدمة جميع الموريتانيين، وتحقيق طموحاتهم، وذلك عبر تطبيق مشروع الدولة والمجتمع الذي تقدم به ونال على إثره ثقة الشعب"، معتبرا أن "هذا المشروع سيمكن من العبور بالبلاد إلى

المغرب يشارك في تنصيب الغزواني لغلق الباب أمام مناورات البوليساريو

واعتبر هؤلاء أن هذا الحضور مجرد بروتوكول شكلي لن يكون له أي تأثير على ما تعرفه العلاقات الموريتانية المغربية من اتفاق تعاون، مؤكدا أنها ستعزز مع مجيء الرئيس الجديد. وأوضح الفلاح أن "المملكة المغربية اختارت منهاج دبلوماسية جريئا وصارما يقوم على الوعي بموقع القوة الذي تتميز به على الساحة الأفريقية وهو ما يولها القدرة على التصدي لكل أشكال الدعاية الكاذبة التي تروجها للجبهة الانفصالية ومجابهة الخصوم بلغة الحجج التاريخية والقانونية".

لافتا، إلى أن المغرب تصدر من عقدة التواجد إلى جانب الوفود الانفصالية حتى لا يمنح الفرصة على مناوئي الوحدة الترابية لدفع المملكة نحو سياسة الانسحاب من محيطها الأفريقي. ورغم حضور وفد البوليساريو مراسم تنصيب الرئيس الموريتاني الجديد إلا أن نواكشوط لها حساباتها كدولة عضو بالاتحاد الأفريقي، إذ لا يمكنها أن تحيد عما صرح به الرئيس نواكشوط للجبهة الانفصالية في أول حدث رسمي لرئيس البلاد الجديد. واستبعد مراقبون أن يذكي استقبال مسؤولي البوليساريو في نواكشوط، الخلاف مع المغرب الذي يدافع على أحقيته في قضية الصحراء.

في مراسم تنصيب الرئيس الموريتاني الجديد بالنظر إلى العلاقة المتينة التي تربط المغرب بموريتانيا وهي علاقة لها من العمق التاريخي ما يكسبها الظرفية. وتابع الفلاح في تصريح لـ "العرب"، إلى أن "عوامل جيوسياسية مرتبطة بحسابات قصيرة النظر دفعت نواكشوط نحو توجه غير متوازن في سياستها الخارجية اتجاه الانحياز وتنهم موريتانيا بالانحياز للانفصاليين في قضية الصحراء المغربية على حساب المغرب والتماهي مع بعض مواقف النظام الجزائري المعاكسة للمملكة، وهي اتهامات تثبتتها دعوة زعيم البوليساريو إبراهيم غالي لحضور حفل تنصيب الغزواني.

وحضر زعيم البوليساريو حفل التنصيب حيث وجهت الحكومة الموريتانية دعوة رسمية إلى البوليساريو من أجل حضور مراسم تنصيب ولد الغزواني، وذلك خلافا للأخبار التي راجت بخصوص استبعاد نواكشوط للجبهة الانفصالية في أول حدث رسمي لرئيس البلاد الجديد. واستبعد مراقبون أن يذكي استقبال مسؤولي البوليساريو في نواكشوط، الخلاف مع المغرب الذي يدافع على أحقيته في قضية الصحراء.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي



الرباط - شارك رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني في مراسم تنصيب الرئيس المنتخب الجديد للجمهورية الموريتانية، محمد ولد الغزواني، بحضور العديد من قيادات دول العالم.

وهنا رئيس الحكومة المغربية الشعب الموريتاني على هذه المحطة السياسية التي تعكس الأمن والاستقرار اللذين تحظى بهما موريتانيا، مؤكدا حرص المغرب على تقوية العلاقة التاريخية بين البلدين.

وأشار مراقبون إلى أن تواجد المغرب في حفل تنصيب الرئيس الموريتاني الجديد يعكس حرص المملكة على الانفتاح على محيطها المغربي والأفريقي، رغم التوترات والمناورات التي تقف وراءها جبهة البوليساريو الانفصالية في المنطقة. ومن شأن تعامل ولد الغزواني مع قضية الصحراء المغربية أن تحدد طبيعة ومستقبل العلاقات.

ويرى رضا الفلاح، أستاذ العلاقات الدولية، أنه من الطبيعي مشاركة مسؤول حكومي مغربي رفيع المستوى